الاسرائيليين الذين كانوا يديرون بلديات فلسطينية اقيل رؤساؤها المنتخبون في وقت سابق، كما طرحت مشروع «تحسين الاحوال المعيشية» للسكان، وهو المشروع الذي ابدت الولايات المتحدة الاميركية استعدادها لرعايته وتمويله. وعلى صعيد النشاط الفلسطيني، انطلاقاً من الاراضي اللبنانية، تعمل اسرائيل على محورين لمنع عودته، هما: تعزيز وضع جيش لبنان الجنوبي الذي بدأت تتآكل فعاليته، وذلك بتطعيمه بالقوات الاسرائيلية، مما اقتضى تعيين ضابط اسرائيلي لقيادة هذا الجيش وجعل الضابط اللبناني لحد معاوناً له، واجراء اتصالات مع حركة «امل» لايكال مسألة امن حدود اسرائيل الشمالية اليها. وقد تحدث وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، «عن محاولات الحوار مع منظمة ' امل' الشيعية للتوصل الى تسوية ينسحب بمقتضاها الجيش الاسرائيلي من جنوب لبنان، وتصبح هي المسؤولة عن الامن على الحدود» (**المصدر نفسه**؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت** ، ٢٦/٩/ ١٩٨٦).

تنمية اقتصادية أم تنمية بدائل سياسية

نشُرت في ٨/٩/١٩٨٦ نتائج استطلاع للرأي العام في المناطق الفلسطينية المحتلة، قامت به جريدة «الفجر» المقدسية وشبكة التلفزيون الاسترالية وصحيفة «نيوز داي» الاميركية، اكدت ان ٩٣ بالمئة من مواطني الاراضي المحتلة يؤيدون منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني؛ وقال ٧٧,٩ بالمئة منهم ان حل القضية الفلسطينية هو في اقامة دولة فلسطينية في فلسطين الطبيعية» (**الفجر** ، القدس، ٨/٩/١٩٨٦). وتعليقاً على نتائج هذا الاستطلاع، تزايدت الاقتراحات الاسرائيلية لايجاد حل لمشكلة المناطق الفلسطينية المحتلة في العام ١٩٦٧ ، ومن بينها «ان تتيح [اسرائيل] للاردن تجريب حظه وتعزيز وضعه في الضفة الغربية عن طريق تنفيذ برنامجه الاقتصادي» (**المصدر نفسه** ؛ نقلاً عن **هآرتس** ، ١٦/٩/١٩٨٦).

وكانت الحكومة الاردنية اعلنت في شهر آب (اغسطس) عن خطة خمسية للتنمية في الضفتين الشرقية والغربية للاردن خصت المناطق المحتلة بجزء مهم منها (نص الخطة في **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٦٢ ـ ١٦٣، ايلول/تشرين الاول ـ سبتمبر/ اكتوبر ١٩٨٦، ص ٧٠ ـ ٧٧). وصرح مصدر مسؤول بأن «خطة التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة ليس لها اية اهداف سياسية، سوى تثبيت الاهل على الارض المحتلة، ومواجهة الخطط الاسرائيلية. ورفض هذا المسؤول الآراء القائلة بأن الاردن يتنافس مع منظمة التحرير الفلسطينية لكسب تأييد الشعب الفلسطيني داخل الاراضي المحتلة» (**الرأي** ، عمان، ٥/٨/١٩٨٦).

وقد سبق خطة التنمية هذه اعلان الاردن العودة الى العمل ببرلمان الضفتين، الذي سبق ان اوقف العمل على اساسه بعد قرار قمة الرباط في العام ١٩٧٤، والذي اعتبر م.ت.ف. الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. كما يأتي وضع الخطة ـ التي وصفها وزير شؤون الارض المحتلة الاردني مروان دودين بأنها «لتعزيز صمودهم [الفلسطينيين] هناك، وفي اطار تنسيق جهود التنمية بين الضفتين» (**المصدر نفسه** ، ١٦/١٠/١٩٨٦) ـ خروجاً على مقررات قمة بغداد العام ١٩٧٨، التي اقيمت بموجب قراراتها اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة لدعم صمود المناطق المحتلة.

ورداً على النشاط الاردني المكثف في المناطق المحتلة بعد وقف التنسيق السياسي مع م.ت.ف. الذي اعلن عنه الاردن في ١٩/٢/١٩٨٦، صرح مصدر فلسطيني مسؤول في م.ت.ف. قائلاً: «لقد جاء الاعلان عن الخطة الاردنية بعد وقف التنسيق السياسي مع م.ت.ف... وبعد ان قامت الحكومة الاردنية باتخاذ اجراءات عدة ضد المنظمة ... ان الخطة الاردنية يجري تطبيقها الآن على الارض بكل الوسائل، على قاعدة تجاهل المنظمة ووجودها، وبانسجام مع البرنامج الاميركي الذي وافقت عليه الاردن بما يسمى بتحسين الاحوال المعيشية للسكان في المناطق الفلسطينية المحتلة... ان م.ت.ف. تنظر الى الخطة الاردنية كما يلي: